المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme

شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

28/02/2014

مذكرة تفاهم بين المغرب وبالبحرين في مجال حقوق الإنسان

21/7/16

تم، أول أمس بالمنامة، توقيع مذكرة تفاهم بين المجلس الوطني لحقوق الإنسان والمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بالبحرين، تهدف إلى توطيد التنسيق والتعاون المشترك فيما يتعلق بترسيخ مبادئ حقوق الإنسان.

وتنص هذه المذكرة، التي وقعها الأمينان العامان للمجلس والمؤسسة، محمد الصبار وأحمد عبد الله فرحان، على أن يعمل كل طرف على دعم قدرات الطرف الآخر في مجال تعزيز ونشر ثقافة الإنسان.

وتشمل التعاون في مختلف الجوانب ذات الاهتمام المشترك، بما في ذلك تبادل الزيارات والاستشارات، والمطبوعات والدراسات، وتنظيم دورات تدريبية وأوراش عمل، وعقد فعاليات ومؤتمرات مشتركة، والمساهمة والتنسيق في دعم القضايا العربية في المحافل الإقليمية والدولية.

وبموجب هذه المذكرة، يعمل كل طرف، كلما أمكن ذلك، على إشراك الطرف الآخر في الأنشطة والفعاليات التي تكون موضع اهتمامه، وينظر الطرفان في إمكانية وضع مشروعات مشتركة ومحددة لتعزيز أهداف التعاون بينهما وفقا لإطار زمني محدد.

وعقد رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بالبحرين، عبد العزيز حسن أبل، اجتماعا مع محمد الصبار، تم خلاله استعراض سبل دعم التعاون بين الهيئتين، والترتيبات الجارية لاستضافة البحرين المؤتمر الدولي حول المحكمة العربية لحقوق الإنسان التي ستتخذ من المنامة مقرا لها، وذلك خلال شهر مايو المقبل، بمشاركة العديد من المنظمات الدولية، من بينها المفوضية السامية لحقوق الإنسان ومنظمة العفو الدولية.

Conseil national des droits de l'Homme

2/7/16

لا يجوز محاكمة المدنيين أمام المحكمة العسكرية

فنن العفاني

إلغاء المحكمة العسكرية الدائمة للقوات المسلحة الملكية باعتبارها قضاء استثنائيا وباعتبارها تتعارض مع مقتضيات الدستور الجديد ومبادئ حقوق الإنسان، وتعميق النقاش حول إعداد مذكرة مشتركة بهذا الخصوص بين الهيئات الحقوقية والمجلس الوطني لحقوق الإنسان ترفع للملك تتضمن مشاريع القوانين الخاصة بمداخل الإصلاح وتطمينات للعسكريين، كان التوجه الأساسي الذي أجمع عليه المشاركون في الندوة التي نظمها، مساء يوم الثلاثاء الماضي، بمقر نادي المحامين بالرباط، مدينة وليس دولة عسكرية حتى يكون هناك قضاء عسكري، مبرزا أن اعتماد المملكة لدستور 2011 الذي يمنع تأسيس محكمة عسكرية، والتزامه بالمبادئ والمعايير التي تتضمنها الاتفاقات والعهود الدولية لحقوق الإنسان، وتوصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، باتت كلها تحتم إلغاء القضاء العسكري الذي، استنادا لقرار صادر عن المجلس الأعلى للقضاء سنة 1979، يعد قضاء استثنائيا.

وقال النقيب «إنه لا يتصور أن يكون لدولة، تحتكم إلى دستور واحد، وقانون جنائي واحد، أن يكون لها نظامان قضائيان، قضاء مدني باختصاص واسع لكنه لا يحكم على العسكريين، وقضاء عسكري يمكن أن يحكم على المدني والعسكري»، مشيرا إلى أن القضاء العسكري يمكن أن يحقق الانضباط والصرامة والامتثال لكنه لا يمكن أن يحقق قواعد المعيارية الدولية في مجال حقوق المتقاضين، بما فيها حق الدفاع والحق في المحاكمة العادلة.

وأضاف المتحدث أن إصلاح القضاء العسكري يتمحور في اقتراح واحد يكون بديلا ويتمثل في وجوب إلغاء المحكمة العسكرية كما قامت بذلك عدد من الدول الديمقراطية كبريطانيا، وإسبانيا، وبلجيكا وفرنسا حيث تم إلغاء المحاكم العسكرية وتم التنصيص على أن تحدث فقط في وقت الحرب بحيث تنظر في الانتهاكات التي تقترف من طرف العسكريين خارج التراب الوطني.

ولإصلاح قانون العدل العسكري، اقترح لحسن البوعيسي، المحامي بهيئة القنيطرة، عدم انتظار أي جديد من وزارة العدل التي «من الصعب أن تقترب أو تمس بقانون العدل العسكري»، ولا من مديرية العدل العسكري التي سترفض القيام بذلك بشكل قاطع لأن ذلك سيمس بالامتيازات المعنوية التي يمنحها هذا النظام على مسؤوليها. ودعا، بدل ذلك، المجلس الوطني لحقوق الإنسان إلى اتخاذ المبادرة اعتبارا لكونه، الوحيد الذي بمقدوره إيصال مذكرة إلى الملك من أجل إلغاء المحكمة العسكرية، والتي يجب أن يتم إعدادها بتعاون مع ائتلاف هيئات حقوق الإنسان، بحيث تتضمن هذه المذكرة ورقة تقديمية تبين نتائج التشخيص المتوصل إليه بشأن الاختلالات المرتبطة بنظام القضاء العسكري، ومشاريع قوانين تحدد في ثلاث لإنجاز هذا الإصلاح.

وأوضح البوعيسي، أن هناك ثلاث اتجاهات يمكن أن تطرح بصدد إصلاح القضاء العسكري. إذ يدعو الاتجاه الأول إلى إصلاح المحكمة العسكرية على أساس أنه «إذا أصلحت وطبقت القوانين وقواعد المحاكمة العادلة والحق في الاستئناف وحق جبر الضرر، لن يطرح أي إشكال ويمكن الإبقاء عليها». والاتجاه الثاني ينتصر لعدم محاكمة المدنيين أمام المحكمة العسكرية بمعنى أن تختص ببعض الجرائم ذات الصبغة العسكرية الصرفة فيما يتابع المدنيون أمام المحكمة المدنية.

الاتجاه الثالث، والذي يحبذه المتحدث ويراه مناسبا بالنسبة للمغرب، هو تفكيك قانون العدل العسكري بالإلغاء التام للمحكمة العسكرية. وهو أمر يتطلب إعداد مشاريع قوانين تتعلق بوجوب تغيير التنظيم القضائي، والقيام بتغيير قانون المسطرة الجنائية وإحداث باب أول مكرر مرتين في القانون الجنائي يخصص للجرائم العسكرية.

ومن جانبه أقر مصطفى الناوي المحامي بهيئة البيضاء، والإطار بالمجلس الوطني لحقوق الإنسان، بالصعوبات التي تحيط بمداخل إصلاح المحكمة العسكرية بل والصعوبات التي تحيط بالموضوع ذاته والذي يتطلب أن يعطى حقه من التدقيق والضبط، حتى تكون مطالب ومقترحات الإصلاح مبنية على أساس وإدراك واع بالتعقيدات والإشكالات الحقيقية المطروحة والتي يعتبر أنها تتمثل أساسا في عدم قابلية المحكمة استيفاء شروط الاستقلالية والنزاهة والحياد والتجرد وضمان شروط المحاكمة العادلة.

وأكد أن الإصلاح الشامل مطروح بالنسبة لمنظومة العدالة بكاملها، بل إن إحداث ثورة داخلها سار أمرا مطلوبا ومرغوبا، مقترحا أن يبدأ الإصلاح بالنسبة للمحكمة العسكرية من زاوية المنظومة القانونية على اعتبار أن القانون المنظم للمحكمة العسكرية صدر في بداية الاستقلال على عهد حكومة البكاي بهواجس وأعتبارات المرحلة، ولم يعدل تعديلا جوهريا إلا بتاريخ 26 نونبر 1971 على إثر الانقلاب العسكري، حيث تم حينها تجريده من بصيص الضوء وليضفي عليه الصبغة الاستثنائية بل ويضفي عليه الكثير من القدسية وليتم خلط كبير بين الاتهام والدفاع.

وأفاد أنه توجد على الصعيد العالمي أربع اتجاهات أساسية بشأن إصلاح العدل العسكري، تتعلق باقتراح المزيد من التطابق ما بين الإجراءات على مستوى القضاء العادي والقضاء العسكري، والضمانات والمساطر، ورفع الصبغة الاستثنائية عن المحكمة العسكرية وحصر الاختصاص النوعي للجرائم في القضايا المحصورة ذات الطبيعة العسكرية التي يرتكبها العسكريون، وحصر الاختصاص الشخصي في العسكريين دون غيرهم ، مع الانسحاب أو التراجع المتزايد للسلطة التأديبية.

هذا وقدم الناوي التوصيات التي تضمنتها مذكرة المجلس الوطني لحقوق الإنسان حول إصلاح المحكمة العسكرية والتي أعدها على إثر متابعته لمحاكمة المتهمين في أحداث إكديم إزيك أمام هذه المحكمة، وهي التوصيات التي أكدت على المزيد من التطابق ما بين الإجراءات في القضاء العادي والقضاء العسكري، ومماثلة تنظيم المحكمة العسكرية مع المحاكم العادية، وحصر الاختصاص النوعي للمحكمة العسكرية في الجرائم التي يقترفها العسكريون دون غيرهم، أي عدم تقديم المدنيين أمام هذه المحاكم، مبرزا أن البناء الديمقراطي يتطلب إصلاحا جذريا لهذا القضاء، بتقوية حقوق المتقاضين وأن يتم تعيين رؤساء المحكمة العسكرية من طرف الرئيس المنتدب للمجلس الأعلى للسلطة القضائية، ضمانا للاستقلالية.

وخلصت مذكرة المجلس الوطني لحقوق الإنسان في تشخيصها لواقع المحكمة العسكرية، إلى أنها محكمة استثنائية غير مستقلة ومنشأة بطريقة مخالفة لمقتضيات الدستور الجديد، معتبرا أن محاكمة المدنيين أمام القضاء العسكري لا ينسجم مع مبادئ القانون الدولي ويشكل خرقا للمادة 10 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

كما أبرز أن هيئة الحكم بالمحكمة والتي تتكون من قاض مدني وأربع مستشارين عسكريين لهم حق التصويت على الأسئلة التي تطرح أثناء المداولة، مما يكون له انعكاس على عدم ضمان الاستقلالية لهيئة الحكم ما دامت الغلبة للعسكريين الذين توجههم النيابة العامة العسكرية ويتلقون تعليمات منها.

ومن جهتها اعتبرت خديجة الرياضي، منسقة الائتلاف المغربي لهيئات حقوق الإنسان، في كلمة باسم الائتلاف، أن الدولة ليست لها إرادة سياسية لتغيير القضاء العسكري، إذ رغم مذكرة المجلس الوطني لحقوق الإنسان التي رفعت إلى الملك في موضوع إصلاح المحكمة العسكرية، حيث نجا في توصياته منحى الجمعيات الحقوقية، لازال المدنيون يقدمون أمام هذه المحكمة.

وأبرزت الرياضي أن من بين مطالب الحقوقيين عدم تقديم مدنيين أمام هذه المحكمة واقتصارها على النظر في القضايا المتعلقة بالقوانين العسكرية فقط، والا يحاكم أمامها حتى العسكريين عندما يتابعون في قضايا مدنية وجنائية عادية.

وأكدت بدورها أن الدولة باتت مطالبة بإعداد مشروع قانون لإعادة النظر في اختصاصات المحكمة العسكرية التي تعد محكمة استثنائية لا تتوفر فيها مبادئ الاستقلالية والحياد، على أن يتجاوب هذا الإصلاح مع مطالب الحركة الحقوقية ومتطلبات ملاءمة القوانين الوطنية مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، مبرزة أن المجتمع المدني مافتئ يعبر عن قلقه إزاء تقديم المعتقلين المدنيين أمام المحكمة العسكرية.

Conseil national des droits de l'Homme

ورشة حول «الإعلام وحقوق الإنسان»

يحتضن المعهد العالي للإعلام والاتصال الإثنين 3 مارس المقبل ورشة حول موضوع «الإعلام وحقوق الإنسان» يؤطرها ويقدمها طوماس كينان.

وتبدأ أشغال الورشة، التي ينظمها المعهد وسفارة الولايات المتحدة الأمريكية بالرباط، ومركز الدراسات والأبحاث في العلوم الاجتماعية والمجلس الوطني لحقوق الإنسان، على الساعة الثانية والنصف زوالا بمقر المعهد العالي للإعلام والاتصال.

المنعطف
جريدة يومية شاملة
www.almounaataf.ma

دعا الائتلاف المغربي لحقوق الإنسان، السلطات إلى إلغاء محاكمة المدنيين أمام محاكم عسكرية واحترام شروط المحاكمة العادلة، والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان، وذلك خلال ندوة نظمها مساء الثلاثاء بالرباط، ناقشت الاختلالات التي يتضمنها قانون المحكمة العسكرية، وكان المجلس الوطني لحقوق الإنسان رفع مذكرة للملك يدعو فيها إلى إصلاح القضاء العسكري.

٨/٤٦٦٤

Conseil national des droits de l'Homme

توقيع مذكرة تفاهم بالمنامة بين المجلس الوطني لحقوق الإنسان والمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بالبحرين

C18640

تم، أول أمس الأربعاء بالمنامة، توقيع مذكرة تفاهم بين المجلس الوطني لحقوق الإنسان والمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بالبحرين، تهدف إلى توطيد التنسيق والتعاون المشترك في ما يتعلق بترسيخ مبادئ حقوق الإنسان.

وتنص هذه المذكرة، التي وقعها الأمينان العامان للمجلس والمؤسسة، السيدان محمد الصبار وأحمد عبد الله فرحان، على أن يعمل كل طرف على دعم قدرات الطرف الآخر في مجال تعزيز ونشر ثقافة الإنسان.

وتشمل التعاون في مختلف الجوانب ذات الاهتمام المشترك، بما في ذلك تبادل الزيارات والاستشارات، والمطبوعات والدراسات، وتنظيم دورات تدريبية وأوراش عمل، وعقد فعاليات ومؤتمرات مشتركة، والمساهمة والتنسيق في دعم القضايا العربية في المحافل الإقليمية والدولية.

وبموجب هذه المذكرة، يعمل كل طرف، كلما أمكن ذلك، على إشراك الطرف الآخر في الأنشطة والفعاليات التي تكون موضع اهتمامه، وينظر الطرفان في إمكانية وضع مشروعات مشتركة ومحددة لتعزيز أهداف التعاون بينهما وفقا لإطار زمني محدد.

وعقد رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بالبحرين، السيد عبد العزيز حسن أبل، اجتماعا مع السيد الصبار، تم خلاله استعراض سبل دعم التعاون بين الهيئتين، والترتيبات الجارية لاستضافة البحرين المؤتمر الدولي حول المحكمة العربية لحقوق الإنسان التي ستتخذ من المنامة مقرا لها، وذلك خلال شهر مايو المقبل، بمشاركة العديد من المنظمات الدولية، من بينها المفوضية السامية لحقوق الإنسان ومنظمة العفو الدولية.

Conseil national des droits de l'Homme

صلاح علي: المحكمة العربية لحقوق الإنسان بيت للعدالة

أكد وزير شؤون حقوق الإنسان د.صلاح علي، أن المملكة تريد أن تكون المحكمة العربية لحقوق الإنسان بيتاً للعدالة العربية والحق الأصيل، بحيث تكون تجربة إنشائها على أرض المنامة قدوة لتجارب أخرى سبقت المحكمة العربية وتتلوها.

وبحث الوزير مع رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالمغرب الرئيس الحالي للشبكة العربية لحقوق الإنسان محمد الصبار أمس، استعدادات تنظيم مؤتمر دولي في البحرين حول المحكمة العربية لحقوق الإنسان، بتمويل ودعم من مجلسي النواب والشورى، وبتنظيم مشترك بين الجامعة العربية والمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان والشبكة العربية.

وأكد صلاح علي خلال اللقاء، أن البحرين تثمن التجربة المغربية في المجال الحقوقي، باعتبارها تستهدف إرساء ثقافة الحقوق وإشاعة الوعي القانوني بدولة المؤسسات والقانون، متطلعاً إلى تبادل الخبرات والتجارب بين البلدين الشقيقين في المجال الحقوقي.

وقال إن البحرين تدعم وتبارك جميع الجهود العربية المبذولة في سبيل إنشاء المحكمة العربية لحقوق الإنسان المقترحة من قبل جلالة الملك المفدى، وأقرها قادة الدول العربية على أن تحتضن البحرين مقرها.

وأضاف أن الدعم العربي لمبادرة المملكة هو دعم للجهود البحرينية المخلصة لاستحداث آليات حقوقية متقدمة، تضفي مزيداً من التعاون العربي الجاد في مجال احترام الحقوق، وبما يدعم منظومة حقوق الإنسان في إطار جامعة الدول العربية.

وأشاد الوزير بجهود الصبار المبذولة سواء في المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالمغرب، أو من خلال رئاسته للشبكة العربية لحقوق الإنسان.

حضر اللقاء رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان د.عبدالعزيز أبل، وأمين عام المؤسسة د.أحمد فرحان.

http://www.alwatannews.net/PrintedNewsViewer.aspx?ID=q733337PUQsm03xjGRxk6pBvopQ933339933339

الخارجية الأمريكية: المجلس الوطني لحقوق الإنسان هيئة تمتع ب"المصداقية"

واشنطن 27 فبراير 2014 /ومع/ أكدت الخارجية الأمريكية، في تقريرها السنوي حول حقوق الإنسان في العالم برسم سنة 2013، أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان تنظر إليه المنظمات غير الحكومية على أنه هيئة تمتع ب"المصداقية"، وتقوم ب"عمل استباقي".

وأبرز التقرير، الذي نشر اليوم الخميس بواشنطن، أن "غالبية المنظمات غير الحكومية والعموم ينظرون إلى المجلس الوطني لحقوق الإنسان على أنه هيئة تتمتع بالمصداقية، وتقوم بعمل استباقي من أجل حماية حقوق الإنسان، وتنخرط في معالجة الحالات الفردية".

وكانت الولايات المتحدة قد أشادت، في شتنبر الماضي، بالتقرير الذي أعده المجلس الوطني لحقوق الإنسان، والذي يهدف إلى تحسين الإطار القانوني في أربعة مجالات، تتعلق باللاجئين وطالبي اللجوء والمقيمين دون وضع قانوني للهجرة، والاتجار في البشر والمهاجرين الشرعيين".

وأبرزت الخارجية الأمريكية أيضا حرية التنقل التي يتمتع بها المواطنون المغاربة فوق مجموع التراب الوطني، مؤكدة أن السلطات المغربية "تحترم هذا الحق" تماشيا مع مقتضيات الدستور.

وعلى صعيد آخر، أكدت الخارجية الأمريكية أن السلطات المغربية "تحترم حرية تجمع العمال، وحقهم في إجراء مفاوضات جماعية".

http://www.menara.ma/ar/2014/02/27/1045492-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%A7%D8%B1%D8%AC%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D8%B1%D9%8A%D9%83%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A-%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86-%D9%87%D9%8A%D8%A6%D8%A9-%D8%AA%D9%85%D8%AA%D8%B9-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%AF%D8%A7%D9%82%D9%8A%D8%A9.html

أمريكا تصفع البوليساريو في ذكرى تأسيسها وتشيد بـ"جهود" المغرب لتعزيز حقوق الإنسان بالصحراء

ذكرت الخارجية الأمريكية، في تقريرها السنوي حول حقوق الإنسان في العالم برسم سنة 2013، حرية التنقل التي يتمتع بها المواطنون المغاربة فوق مجموع التراب الوطني، مؤكدة أن السلطات المغربية "تحترم هذا الحق" تماشيا مع مقتضيات الدستور.

وأكد التقرير، الذي نشر اليوم الخميس، أن السلطات تواصل "تشجيع الصحراويين المغاربة على العودة إلى وطنهم الأم، عبر وضع جميع وثائق السفر اللازمة رهن إشارتهم"، مشيرا في هذا الصدد إلى أنه "لم يتم حرمان أي صحراوي من حرية التنقل". وبخصوص حماية حقوق اللاجئين، أكد تقرير الخارجية الأمريكية على تعاون المغرب مع المفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة من خلال "تأمين حماية ومساعدة الاشخاص المرحلين واللاجئين وطالبي اللجوء، وآخرين".

وذكر التقرير، في هذا السياق، بأن الحكومة المغربية كانت قد أقرت بضرورة وضع مساطر ملائمة لطالبي اللجوء، تماشيا مع توصيات المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

وكانت الخارجية الأمريكية قد أشادت، في شتنبر الماضي، بمبادرة الملك محمد السادس الرامية إلى إصلاح منظومة الهجرة ومنح اللجوء "بناء على مقاربة أكثر عدالة ونجاعة"، تماشيا مع توصيات المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

وكان الملك قد أعطى تعليماته السامية للحكومة من أجل الشروع، دون تأخير، في بلورة وتنفيذ استراتيجية ومخطط عمل بغية صياغة سياسة شاملة في مجال الهجرة.

كما أن الولايات المتحدة أشادت أيضا بالتقرير الذي أعده المجلس الوطني لحقوق الإنسان، والذي يهدف إلى تحسين الإطار القانوني في أربعة مجالات متعلقة باللاجئين وطالبي اللجوء والمقيمين دون وضع قانوني للهجرة، والاتجار في البشر والمهاجرين الشرعيين".

http://www.rue20.com/news/item/28624

خلال لقائه أمين عام المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالمغرب الصالح يشيد بالتجربة المغربية في مجال تعزيز حقوق الإنسان

أكد رئيس مجلس الشورى علي بن صالح الصالح على أن التجربة المغربية في مجال تعزيز و حماية حقوق الإنسان تعد من التجارب الفريدة في المنطقة العربية، مشيدا بما حققته المملكة المغربية في عهد صاحب الجلالة الملك محمد السادس من تطورات نوعية على هذا الصعيد.

وأشار رئيس مجلس الشورى خلال لقائه الخميس (الخميس) الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان بالمملكة المغربية الشقيقة محمد الصبار، إلى أهمية التعاون والتواصل بين الهيئات الإقليمية والوطنية والمؤسسات ذات الصلة المعنية بتعزيز وحماية حقوق الإنسان، بهدف تبادل الخبرات في مجال تطوير القدرات الإدارية والمؤسسية في هذا المجال.

كما أكد الصالح خلال اللقاء على عمق ومتانة علاقات الأخوة التي تربط بين مملكة البحرين والمملكة المغربية الشقيقة، في إطار ما تحظى به من رعاية واهتمام من قيادة البلدين الشقيقين، مثمناً المواقف المغربية الداعمة لما انجزته مملكة البحرين في مجال حقوق الإنسان.

من جهته، رحب الصبار الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان بالمملكة المغربية بفرص التعاون والتنسيق بين البلدين في مجال حقوق الإنسان، مبدياً إعجابه بما اطلع عليه خلال تواجده في مملكة البحرين من إنجازات عديدة حققتها المملكة على هذا الصعيد.

http://www.alayam.com/News/alayam/Parliament/222920

AL BAYANE

11909/3

Maroc-Bahreïn

Renforcer la coopération en matière de consécration des droits de l'Homme

Le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) et la Fondation nationale pour les droits de l'homme (Bahreïn) ont signé, mercredi à Manama, un mémorandum d'entente portant sur le renforcement de la coordination et de la coopération bilatérales en matière de consécration des droits de l'Homme.

En vertu de ce mémorandum, signé par les secrétaires généraux des deux institutions, MM. Mohamed Sabbar et Ahmed Abdallah Farhan, les deux parties s'engagent à renforcer leurs capacités communes en matière de consécration et de diffusion des Droits de l'Homme.

L'accord couvre plusieurs domaines de coopération d'intérêt commun, dont l'échange de visites et de consultations, le partage de publications et d'études, l'organisation de sessions de formation et d'atelier, la tenue d'événements et de conférences conjointes, ainsi que la coordination au sujet des questions arabes au niveau des fora régionaux et internationaux.

Les deux parties s'engagent également à inclure, dans la mesure du possible, l'autre partie dans les activités qui les intéresse, et à examiner la possibilité de mettre en œuvre des projets communs en vue de promouvoir la coopération bilatérale sur une durée déterminée.

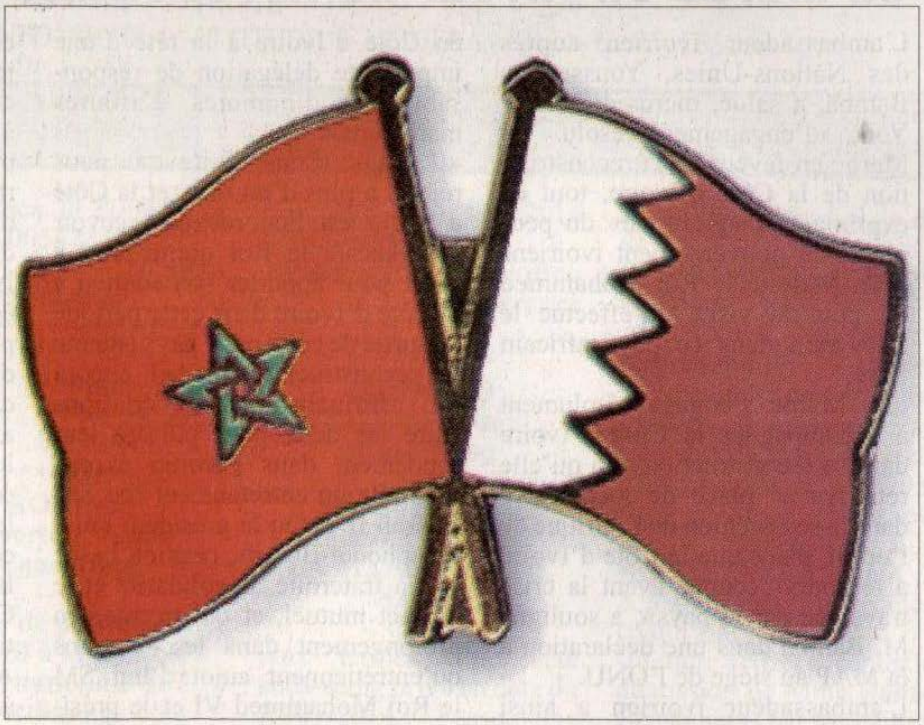

A cette occasion, le président de la Fondation nationale pour les droits de l'homme, M. Abdelaziz Hassan Abel a eu un entretien avec M. Sabbar, axé sur les moyens de promouvoir la coopération entre les deux institutions, ainsi que les préparatifs en vue de l'organisation de la conférence internationale sur le Tribunal arabe des droits de l'Homme, qui se tiendra en mai prochain au Bahreïn en présence de plusieurs organisations internationale, dont le Haut-Commissariat aux droits de l'homme et Amnesty international.

Conseil national des droits de l'Homme

L'ECONOMISTE
Le premier quotidien économique du Maroc

4223/39

bat de la sixième session ordinaire du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH). Celle-ci est axée sur l'examen du mémorandum sur la liberté d'association, la procédure de grâce, les peines alternatives et la violence à l'égard des femmes.

La session examine également deux projets de mémorandums additionnels sur le projet de loi organique fixant le statut des magistrats et le projet de loi organique relative au Conseil supérieur du pouvoir judiciaire. ***F. Z. T.***

• Session ordinaire du CNDH

Tenue ce vendredi 28 février à Ra-

Conseil national des droits de l'Homme

المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme

L'ECONOMISTE
Le premier quotidien économique du Maroc

4223/10

ENTREPRISES

Médecine légale

Une «autopsie» controversée

- **Les médecins fonctionnaires remettent en cause l'étude du CNDH**
- **Un «contre-rapport» moins accablant sur l'état des ressources humaines**
- **Le flou du régime juridique: un constat partagé**

LA polémique autour de la médecine légale n'est pas finie. La mise en ligne de l'avant-projet de loi réglementant la profession le 19 février 2014, – et l'article paru sur L'Economiste mercredi 26 – a fait réagir des médecins qui se disent tout aussi concernés par cette activité. Il s'agit de ceux travaillant dans les collectivités locales, sous la tutelle du ministère de l'Intérieur. Des fonctionnaires qui pratiquent au sein des fameux BMH (bureaux municipaux d'hygiène), sous l'autorité desquels se trouvent les morgues municipales. L'exercice de la médecine légale leur est conféré par un arrêté conjoint du ministère de l'Intérieur et celui de la Santé, datant du 12 janvier 2011.

L'Association marocaine des médecins d'hygiène, leur organisation représentative, réfute les résultats de l'étude quasi apocalyptique du CNDH. Dr Farida Moussaoui, membre de l'Association, travaille au sein de la commune de Rabat. Elle témoigne: «L'étude qui a été faite est biaisée. L'activité des médecins des collectivités territoriales n'a pas été prise en compte». Elle ajoute: «Nous avons discuté avec les instances dirigeantes du Conseil national des droits de l'Homme qui s'est engagé à revoir les résultats du rapport». En attendant, un «contre-rapport» a été établi par l'Association. En 4 parties, les médecins fonctionnaires revisitent l'historique de la profession (voir encadré), démontent le rapport du CNDH, tout en évaluant l'avant-projet de loi déposé par le ministère de la Justice et des Libertés.

«Le programme des visites de la commission chargée de l'étude s'est focalisé sur certaines villes (Fès, Safi, El Jadida et Khouribga) qui ne remplissent aucune norme d'hygiène et de responsabilité médicale. Le rapport a écarté la qualité inaliénable d'autres centres comme ceux de Casablanca, Rabat et Tanger. Les résultats du rapport du CNDH des centres de médecine légale ne reflètent pas une réalité générale», indique la contre-étude de l'Association des médecins d'hygiène. Ils affirment que «les médecins des Bureaux d'hygiène exercent la médecine légale sur désignation des tribunaux avec impartialité et sans intervention aucune des présidents des collectivités territoriales». Le constat selon lequel il n'y aurait que 13 médecins-légistes est totalement réfuté: «Plus de 70 médecins des collectivités locales ont passé les Certificats d'étude spécialisée en médecine légale! Avec ce chiffre, nous représentons plus de 90% de l'activité», proteste nerveusement Dr Moussaoui. C'est sur ce terrain qu'ils critiquent l'avant-projet de loi réglementant la profession. Alors que le texte limite l'activité aux Centres hospitaliers universitaires (CHU), ils opposent la décision du ministère de la Santé datant du 6 juillet 2011. Celle-ci interdit en effet «l'accès d'un cadavre aux centres hospitaliers universitaires, en cas d'existence d'un centre médico-légale au sein de la collectivité territoriale».

Dans l'imbroglio juridique qui entoure la médecine légale (voir encadré), un autre texte vient concurrencer le code de procédure civile, pénale et le code déontologique de la médecine : celui du Statut de la fonction publique. Inscrits à l'Ordre des médecins, les médecins des Bureaux municipaux d'hygiène peuvent donc être mandatés par les tribunaux. Cependant, ils ne sont en aucun cas recensés parmi les médecins-légistes exerçant en profession libérale ou au sein des CHU. Il ne s'agit donc pas seulement d'un bug statistique, mais également d'un conflit de compétence. Le flou du régime juridique est d'ailleurs un constat partagé par les médecins fonctionnaires qui appellent également de leurs vœux une unification du régime juridique.❑

Abdessamad NAIMI

Pour réagir à cet article: courrier@leconomiste.com

Une rémunération «insuffisante»

LA rémunération des experts se fait soit à partir des montants consignés par les parties, en l'occurrence les victimes pour la première expertise, soit par le Trésor public dans le cadre de l'assistance judiciaire. Lorsque les frais de l'expertise sont à avancer par l'une des parties, les montants varient généralement entre 400 DH et 600 DH, et sont consignés au niveau de la caisse du tribunal. En matière d'accidents du travail et de maladies professionnelles, les frais sont avancés par le Trésor public pour la première expertise. Normalement, le dahir du 6 février 1963 relatif à la réparation des accidents du travail prévoit dans son article 239 que les médecins experts sont rémunérés selon les tarifs d'expertise prévus en matière d'instruction criminelle. Le dahir du 31 décembre 1986 relatif aux frais de justice en matière pénale a fixé ce tarif à 30 DH. Toutefois, les tribunaux visités par la mission appliquent généralement des tarifs variant entre 100 DH et 200 DH. Des rémunérations jugées «insuffisantes au vu de la prestation intellectuelle» pour le Conseil national des droits de l'Homme tout comme l'Association des médecins des municipalités.❑

Un historique revisité

- 1986 - Création des Bureaux municipaux d'hygiène, chargée de gérer les morgues
- 1994 - Obtention des certificats d'études spécialisées en médecine légale par 30 médecins fonctionnaires (Diplômes délivrés par les Universités d'Angers et de Rennes)
- 1995 - Création du premier centre hospitalo-universitaire au sein du CHU Ibn Rochd à Casablanca
- 1999 - Commencement effectif de la formation des médecins légistes sous la houlette du Dr Saïd El Ouahlia
- 2002 - Elaboration des certificats d'études spécialisées en médecine légale à la Faculté de médecine de Casablanca
- 2004 - Plan quadriennal de la Direction des collectivités locales pour la création de 4 centres régionaux de médecine légale
- 2013 - Publication d'un rapport accablant du CNDH, pointant du doigt la médecine légale comme «le parent pauvre» de la Justice et de la Santé
- 2014 - Publication d'un «contre-rapport» par l'Association marocaine des médecins d'hygiène, représentant les médecins travaillant dans les collectivités territoriales.❑

Conseil national des droits de l'Homme
www.cndh.org.ma

المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme

L'opinion.ma
www.lopinion.ma

17284/3

M. Sebbar met en exergue à Manama l'expérience marocaine pionnière en matière de justice transitionnelle

Le Secrétaire général du Conseil national des droits de l'homme (CNDH), Mohamed Sebbar a mis en avant, mercredi à Manama, l'expérience pionnière du Maroc en matière de justice transitionnelle.

Lors d'une conférence organisée par la Fondation nationale pour les droits de l'homme au Bahreïn, M. Sebbar a mis en lumière les efforts déployés par le royaume en vue de consacrer la culture des droits de l'homme et de jeter les bases d'une justice transitionnelle, rappelant les différentes étapes parcourues par le CCDH et CNDH dans ce sens.

Après avoir relevé les éléments communs des expériences internationales en la matière notamment établir la vérité des violations des Droits de l'homme, déterminer les responsabilités, indemniser et réhabiliter les victimes outre la garantie de la non-répétition et le renforcement des réformes institutionnelles, le conférencier a souligné que chaque pays a sa propre expérience dans ce domaine qui s'inscrit dans un contexte particulier dont celui du Maroc qui a traité cette question en menant en amont une politique de réconciliation politique et sociale qui a balisé le chemin au succès de cette justice transitionnelle.

Il a ajouté que l'expérience marocaine, contrairement à celle menée en Afrique du Sud ou même au Pérou, s'est caractérisée par une mise en oeuvre rapide des recommandations de l'Instance Equité et Réconciliation (IER) et la promotion du devoir de mémoire comme mesure nécessaire pour éviter que de telles violations ne se reproduisent dans le futur.

M. Sebbar a, dans ce cadre, passé en revue les différentes étapes parcourues par le CNDH dont l'installation de 13 commissions régionales des droits de l'homme, la publication de nombre de rapports et recommandations sur la santé mentale et les droits humains, la crise des pénitenciers et les étrangers et les droits humains au Maroc.

Le responsable marocain, en visite à Manama du 25 au 27 courant, a signé mercredi avec le président de la Fondation nationale pour les droits de l'homme bahreïnie, Ahmed Abdallah Farhane, un mémorandum d'entente portant sur la coopération entre les deux institutions en vue de consacrer et promouvoir la culture des droits de l'homme.

Conseil national des droits de l'Homme
www.cndh.org.ma

La justice transitionnelle au Maroc exposée au Bahrein

4/1064

C'est un exposé brillant qu'a fait Mohamed Sebbar mercredi 26 février 2014, à Manama, au Bahrein sur l'expérience de la justice transitionnelle au Maroc. Participant à une rencontre organisée par Fondation nationale pour les droits de l'homme au Bahreïn, le Secrétaire général du Conseil national des droits de l'homme (CNDH), a mis en lumière les efforts déployés par le royaume en vue de consacrer la culture des droits de l'homme et de jeter les bases d'une justice transitionnelle, rappelant les différentes étapes parcourues par le CCDH et CNDH dans ce sens. M. Sebbar a relevé les éléments communs des expériences internationales en la matière notamment établir la vérité des violations des Droits de l'homme, déterminer les responsabilités, indemniser et réhabiliter les victimes outre la garantie de la non-répétition et le renforcement des réformes institutionnelles.

المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme

Les Echos
quotidien
L'économie et plus encore

1072/23

La voix des artistes du monde

● Le festival «Étonnants voyageurs» se déroulera à Rabat et Salé, du 6 au 9 mars. Organisé en partenariat avec l'Institut français du Maroc, le ministère de la Culture, le Conseil de la communauté marocaine à l'étranger (CCME), ce festival, pour sa première édition, mettra tout particulièrement à l'honneur les auteurs et artistes marocains.

Donner la part belle aux auteurs et artistes du monde, telle est la volonté du Festival «Étonnants voyageurs». Créé en 1990, le projet est une édition «itinérante» du Festival de Saint-Malo, l'un des plus grands événements littéraires français. Le concept est de révéler au monde la richesse et la diversité culturelle de chaque pays en partant à la rencontre des auteurs, artistes et figures locales. Ce qui fait le succès de la rencontre, c'est avant tout sa mixité : elle réunit des intervenants venus du monde littéraire, mais également du cinéma, du théâtre et de la musique. Les précédentes éditions d'«Étonnants voyageurs» (qui se sont déroulées à Missoula, Dublin, Sarajevo, Haïfa, Bamako, Port-au-Prince et Brazzaville) ont ainsi apporté un rayonnement international à la scène littéraire et artistique de chaque pays d'accueil. Gratuit et libre d'accès, «Étonnants voyageurs» se veut avant tout un espace d'échanges et de dialogue, où les grands enjeux contemporains sont abordés à travers le regard des écrivains et des artistes de toute nature et de tout horizon car ce sont eux, qui mieux que quiconque, nous donnent à voir le monde qui vient. Dans un monde complexe, en perpétuel mouvement, il est nécessaire de prendre du recul par rapport au regard occidental qui a longtemps prédominé et d'embrasser les réalités plurielles qui caractérisent notre époque. De ce constat est né le *«Manifeste pour une littérature-monde en français»*, signé par 44 écrivains de langue française, dont Jean-Marie Gustave Le Clézio et Édouard Glissant. Aujourd'hui, «Étonnants voyageurs» est le seul festival francophone à faire partie de la «Word Alliance», association regroupant huit des plus grands festivals littéraires du monde (dont ceux d'Édimbourg, Berlin, Jaipur, Melbourne, Pékin, Toronto et New York).

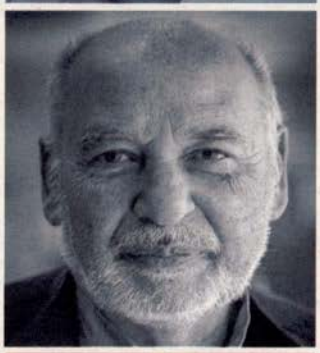

«Étonnants voyageurs», une rencontre riche de sens

Ce n'est pas un hasard si «Étonnants voyageurs» a choisi le Maroc pour escale. C'est un pays situé, géographiquement et culturellement au carrefour de plusieurs civilisations et qui connaît aujourd'hui une réelle effervescence artistique (notamment l'explosion des «cultures urbaines»). Vivante et audacieuse, la littérature marocaine en est le parfait exemple. Transcrite en français, arabe, darija et amazigh, elle dresse un portrait réaliste, parfois sans concession, de la société et en repousse les derniers tabous. L'édition 2014 d'«Étonnants voyageurs» abordera en particulier les thèmes suivants : *«L'effervescence culturelle marocaine»*, *«Le rendez-vous des printemps arabes»*, *«Méditerranée des deux rives : un dialogue à réinventer»*. Tous les courants culturels, toutes les générations de talents sont conviées pour débattre de ces sujets majeurs et confronter leurs expériences. Le festival accueillera ainsi blogueurs, grapheurs, rappeurs, cinéastes, romanciers, poètes, conteurs, auteurs de théâtre, «activistes culturels»... venus de tout le bassin méditerranéen.

Un festival au cœur de la ville

Le festival «Étonnants voyageurs» s'inscrit dans le cadre de la saison France-Maroc 2014 de l'Institut français du Maroc. Il est organisé en partenariat avec l'Institut français du Maroc, le ministère de la Culture du Maroc, et le CCME (Conseil de la communauté marocaine à l'étranger) avec le soutien de l'Agence du sud, du Conseil national des droits de l'homme, de l'Agence pour l'aménagement de la vallée du Bouregreg, de l'Office national marocain du tourisme et du Centre d'études arabes. Les villes de Rabat et Salé ont été pleinement impliquées dans le projet. Espaces publics et privés, universités, établissements scolaires, cafés, théâtres, centres culturels... accueilleront les nombreuses manifestations (consulter le programme pour plus d'informations). Les emplacements sont principalement situés sur la ligne de tram n°1 qui relie les deux villes, ligne qui sera elle-même un lieu d'animation.

●●●

Gratuit et libre d'accès, «Étonnants voyageurs» se veut avant tout un espace d'échanges et de dialogues où les grands enjeux contemporains sont abordés à travers le regard des écrivains et des artistes de toute nature et de tout horizon.

Conseil national des droits de l'Homme
www.cndh.org.ma

Les Echos
quotidien
L'économie et plus encore

1072/2

Le CNDH examine la procédure de grâce

Programme chargé pour le Conseil national des droits de l'homme (CNDH). Le Conseil qui tient aujourd'hui sa sixième session ordinaire examinera plusieurs dossiers chauds, à commencer par la procédure de grâce qui avait créé pas mal de remous suite à l'éclatement du scandale de l'affaire Daniel Galvan. Il s'attardera aussi à l'examen des memorandums sur la liberté d'association, les peines alternatives et la violence à l'égard des femmes.La session examinera également deux projets de mémorandums additionnels sur le projet de loi organique fixant le statut des magistrats et le projet de loi organique relative au Conseil supérieur du pouvoir judiciaire. Le Conseil tient ses sessions ordinaires quatre fois par an au maximum, conformément aux dispositions de son dahir fondateur.

Droits de l'Homme
«Le Maroc a mis en œuvre des mesures positives»

● Le Maroc a mis en œuvre des mesures positives et «importantes en 2013 en matière des droits de l'Homme»
● «Les Etats-Unis et le Maroc entretiennent un dialogue de longue date sur les droits de l'Homme, parmi tant d'autres sujets», Matthew Lussenhop, chargé d'Affaires à l'ambassade des Etats-Unis à Rabat,

Le Maroc a mis en œuvre des mesures «positives et importantes en 2013» en matière des droits de l'Homme, a déclaré, jeudi, le chargé d'Affaires à l'ambassade des Etats-Unis à Rabat, Matthew Lussenhop, à l'occasion de la publication le même jour à Washington du rapport du Département d'Etat sur la pratique des droits de l'Homme dans le monde.
Le responsable américain a cité, à titre d'exemple, «l'engagement du gouvernement marocain de réformer son système d'immigration, et le rôle croissant du Conseil national des droits de l'Homme en tant que défenseur crédible et proactif des droits de l'Homme».
«Les Etats-Unis et le Maroc entretiennent un dialogue de longue date sur les droits de l'Homme, parmi tant d'autres sujets», s'est-il réjoui, en rappelant que Sa Majesté le Roi Mohammed VI et le Président Barack Obama avaient souligné dans le communiqué conjoint ayant sanctionné la rencontre au sommet de novembre dernier à la Maison-Blanche, la disposition des deux pays d'«approfondir le dialogue maroco-américain sur les droits de l'Homme, qui a été un mécanisme efficace et utile pour l'échange de vues et d'informations».
Dans son commentaire de la partie réservée au Maroc dans ce rapport, qui est mandaté par le Congrès des Etats-Unis depuis 1977, Lussenhop a tenu à préciser que «la plus récente réalisation du Maroc dans le domaine des droits de l'Homme, à savoir l'abrogation de l'article 475 du Code pénal, n'est pas incluse dans ce rapport, mais sera abordée dans celui de 2014».
«Cela est dû seulement aux contraintes du temps et aux échéances annuelles pour présenter notre rapport, et ne minimise aucunement l'importance que nous accordons à l'engagement du Maroc dans la protection des femmes et l'égalité des sexes», a-t-il assuré.
Et de souligner : «Nous nous réjouissons de l'étroite collaboration et du soutien du gouvernement marocain lors de la rédaction du rapport 2013 sur les droits de l'Homme. Un grand nombre de ministères et de départements gouvernementaux ont répondu à nos questions et ont fourni des statistiques qui ont contribué à améliorer le niveau des détails présentés dans le rapport de cette année».

http://www.lematin.ma/express/2014/droits-de-l-homme_-le-maroc-a-mis-en-oeuvre-des-mesures-positives-/197674.html

Maroc-Bahreïn: signature d'un mémorandum d'entente portant sur le renforcement de la coopération en matière de consécration des droits de l'Homme

27 Février 2014

Mohamed Sabbar secrétaire général du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) et Ahmed Abdallah Farhan secrétaire général de la Fondation nationale Bahreïnie pour les droits de l'homme, signent mercredi à Manama, un mémorandum d'entente portant sur le renforcement de la coordination et de la coopération bilatérales en matière de consécration des droits de l'Homme.

http://www.map.co.ma/fr/phototheque/maroc-bahrein-signature-dun-memorandum-dentente-portant-sur-le-renforcement-de-la-cooper

Droits de l'Homme : Le Maroc a mis en oeuvre des mesures "positives" et "importantes" en 2013 (Responsable US)

27 février 2014

Version Imprimable

Rabat - Le Maroc a mis en oeuvre des mesures "positives et importantes en 2013" en matière des droits de l'Homme, a déclaré, jeudi, le Chargé d'Affaires à l'Ambassade des Etats-Unis à Rabat, Matthew Lussenhop, à l'occasion de la publication le même jour à Washington du rapport du Département d'Etat sur la pratique des droits de l'Homme dans le monde.

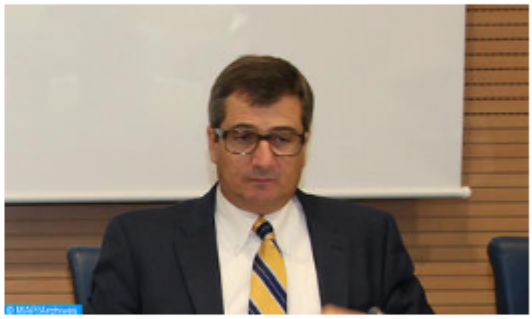

27 février 2014

Le responsable américain a cité, à titre d'exemple, "l'engagement du gouvernement marocain de réformer son système d'immigration, et le rôle croissant du Conseil national des droits de l'Homme en tant que défenseur crédible et proactif des droits de l'Homme".

"Les Etats-Unis et le Maroc entretiennent un dialogue de longue date sur les droits de l'Homme, parmi tant d'autres sujets", s'est-il réjoui, en rappelant que Sa Majesté le Roi Mohammed VI et le Président Barack Obama avaient souligné dans le communiqué conjoint ayant sanctionné la rencontre au sommet de novembre dernier à la Maison Blanche, la disposition des deux pays d'""approfondir le dialogue maroco-américain sur les droits de l'Homme, qui a été un mécanisme efficace et utile pour l'échange de vues et d'informations".

Dans son commentaire de la partie réservée au Maroc dans ce rapport, qui est mandaté par le congrès des Etats-Unis depuis 1977, M. Lussenhop a tenu à préciser que "la plus récente réalisation du Maroc dans le domaine des droits de l'Homme, à savoir l'abrogation de l'article 475 du Code pénal, n'est pas incluse dans ce rapport, mais sera abordée dans celui de 2014".

Et de souligner: "Nous nous réjouissons de l'étroite collaboration et du soutien du gouvernement marocain lors de la rédaction du rapport 2013 sur les droits de l'Homme. Un grand nombre de ministères et de départements gouvernementaux ont répondu à nos questions et ont fourni des statistiques qui ont contribué à améliorer le niveau des détails présentés dans le rapport de cette année".

http://www.map.ma/fr/actualites/politique/droits-de-l%E2%80%99homme-le-maroc-mis-en-oeuvre-des-mesures-positives-et-importantes-e?destination=node%2F154031

متفرقات

احتجاج ضحايا سنوات الرصاص أمام ولاية بني ملال

نفذ ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وقفة احتجاجية أمام المدخل الرئيسي لولاية بني ملال صباح الإثنين 24 فبراير الجاري، وذلك من أجل «حمل الدولة على الاستجابة الفورية للمطالب الملحة للمنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف فرع جهة تادلة أزيلال».

الوقفة التي تخللها ترديد شعارات تخص ملفات التغطية الصحية، التي تبقى، حسب فرع المنتدى «شكلية ولا يستفيد منها الجميع، وتجعل الحاصل على بطاقتها لا يستفيد من التعويض عن مصاريف المرض»، يضاف إلى ذلك «وقف الحكومة صرف الاعتمادات المالية إلى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي». أما جبر الأضرار الفردية والجماعية والإدماج الاجتماعي، فلا يزال «يعرف تلكؤ الدولة في تنفيذه، حيث أغلب الضحايا وذويهم وأرامل الشهداء يعانون من البطالة القاتلة، كما أن الذين تم إرجاعهم إلى عملهم من المطرودين والموقوفين والمنفيين لم تتم تسوية أوضاعهم الإدارية والمالية لحد الآن».

وبخصوص الاختطاف والإعدام والاغتيال لأسباب سياسية، يطالب المنتدى بإجلاء الحقيقة والكشف عن المختطفين ومجهولي المصير ومَن تم اغتيالهم أو إعدامهم عبر محاكمات سياسية صورية، حيث لم يتم تسليم الرفات إلى ذويهم.

ك.ت

وقفة ضحايا الانتهاكات الجسيمة فرع تادلة أزيلال (خاص)

LE CNDH SALUÉ PAR LE DÉPARTEMENT D'ETAT AMÉRICAIN

Par Le360 le 27/02/2014 à 20h02 (mise à jour le 27/02/2014 à 23h01)

© Copyright : DR

Rendu public ce jeudi, à Washington, le rapport du Département d'Etat sur les droits de l'homme dans le monde, au titre de l'année 2013, a mis en évidence le travail du Conseil national des droits de l'homme.

Rendu public, ce jeudi à Washington, le rapport du Département d'Etat sur les droits de l'homme dans le monde, au titre de l'année 2013, a salué le travail du Conseil national des droits de l'homme (CNDH). Le CNDH est perçu comme une instance "crédible" et "pro-active", selon les auteurs de ce document. Pour rappel, les Etats-Unis s'étaient félicités, au mois de septembre 2013, du rapport élaboré par le CNDH visant à améliorer le cadre juridique relatif aux réfugiés et demandeurs d'asile, aux résidents sans statut légal d'immigré, au trafic des êtres humains et aux immigrés légaux. Le rapport du département d'Etat américain a mis en évidence l'évolution des droits de l'homme au Maroc durant l'année 2013.

http://www.le360.ma/fr/politique/le-cndh-salue-par-le-departement-detat-americain-10601

Le CNDH tient vendredi sa sixième session ordinaire

Le Conseil National des droits de l'Homme (CNDH) tient, vendredi à Rabat, sa sixième session ordinaire qui sera axée sur l'examen de memoranda sur la liberté d'association, la procédure de grâce, les peines alternatives et la violence à l'égard des femmes.

A l'ordre du jour de cette session, qui se tient conformément aux dispositions de l'article 46 du dahir portant création du Conseil, figure notamment la présentation et la discussion du projet de memoranda sur la lutte contre les violences à l'encontre des femmes, la liberté d'association, la procédure de grâce et les peines alternatives, indique, jeudi, un communiqué du Conseil. La session examinera également deux projets de mémorandums additionnels sur le projet de loi organique fixant le statut des magistrats et le projet de loi organique relative au Conseil supérieur du pouvoir judiciaire, ajoute la même source.

Dans le cadre de l'exercice de ses prérogatives en matière de promotion et de protection des droits de l'Homme, ainsi qu'en matière de consolidation de la construction démocratique et d'harmonisation de la législation nationale avec les normes internationale des droits de l'Homme, le Conseil a publié plusieurs avis, memoranda, études et rapports thématiques concernant notamment l'Autorité pour la parité et la lutte contre toutes les formes de discrimination (APALD), le Conseil supérieur du pouvoir judiciaire, le code de justice militaire, la Cour constitutionnelle, l'exception d'inconstitutionnalité, la situation dans les prisons, la santé mentale, la médecine légale, les Centres de sauvegarde de l'enfance.

Le Conseil tient ses sessions ordinaires quatre fois par an au maximum, conformément aux dispositions de son dahir fondateur.

http://www.lareleve.ma/news7843.html